



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة العشرون بعد المائة

روما، 25-27 مارس/آذار 2024

التوصية 7 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة بعنوان استعراض حالة وظيفة التفتيش: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التفتيش (JIU/REP/2020/1)

أولاً - مقدمة

- 1- أوصت وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة (وحدة التفتيش المشتركة) في التوصية 7 من تقريرها بشأن استعراض حالة وظيفة التحقيق، بأنه: "ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تفعل ذلك بعد أن تعد وتعتمد إجراءات رسمية ملائمة للتحقيق في شكاوى سوء السلوك الذي يتركبه الرؤساء التنفيذيون، وأن تعتمد السياسات الملائمة بحلول نهاية عام 2021" ("التوصية 7").
- 2- وإن هذه المسألة، التي كانت مدرجة على جدول أعمال الدورات السابقة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية، معروضة بمقتضى الولاية المنوطة بها على النحو المنصوص عليه في الفقرة 8 من المادة 34 من اللائحة العامة لمنظمة الأغذية والزراعة، التي تنص على أن تنظر اللجنة في "الجوانب القانونية والدستورية لأية مسائل أخرى قد يحيلها إليها المجلس". كما أن لجنة المالية بصدد النظر في هذه المسألة، ضمن سياق ولايتها.

ثانياً - معلومات أساسية

- 3- يرد موجز للنظر في هذه المسألة خلال الدورات السابقة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية¹ ولجنة المالية² والمجلس³ في الفقرات من 3 إلى 8 من الوثيقة CCLM 119/2.
- 4- وقد أبدت اللجنتان التابعتان للمجلس، في تقريريهما المقدمين إلى المجلس في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة، ملاحظات وتوصيات، في إطار ولاية كلٍ منهما، على النحو المبين أدناه.
- 5- في ما يتعلق بلجنة الشؤون الدستورية والقانونية:
- 9- شددت اللجنة على أن "سوء السلوك" يشمل التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأوصت بالتالي بأن ينصّ التعريف على انطباق التعاريف الواردة في سائر لوائح المنظمة وسياساتها التي تعالج تلك الأنواع المحددة من سوء السلوك. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه ثمة حاجة إلى توفير ضمانات لمقدمي الشكاوى والمبلغين عن المخالفات وأوصت بمعالجة مسألة التدابير المؤقتة.
- 10- ونظرت اللجنة في الإجراءات الأولية للتحقيق والعمليات التأديبية على النحو الوارد في الملحقين 3 و4 بالوثيقة CCLM 119/2. وأكدت من جديد أهمية وضع هذه الإجراءات من أجل تنفيذ توصية وحدة التفتيش المشتركة.
- 11- ونظرت اللجنة في الآليات التي يمكن من خلالها للمؤتمر معالجة مثل هذه المسائل بصفته سلطة التعيين بموجب النصوص الأساسية. وأوصت بأن تتجنب الإجراءات التي سيتم وضعها، قدر الإمكان، إنشاء أجهزة جديدة. وأشارت اللجنة إلى أن إطار الحوكمة في المنظمة لم ينصّ على مدة محددة للفترة الفاصلة بين دورات مكتب المؤتمر على غرار كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. واعتبرت أنه ينبغي إحالة الادعاءات إلى كيان تحقيق خارجي. وشددت اللجنة على ضرورة توخي الحياد في عملية التحقيق.
- 12- وشددت اللجنة على أنه ينبغي لهذه الإجراءات أن تضمن الشفافية، والأصول القانونية الواجبة، ومراعاة الأصول القانونية، وقرينة البراءة، مع الإشارة إلى احتمال وجود ادعاءات ذات دوافع سياسية ضد المدير العام.

¹ الدورة السابعة عشرة بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية (أكتوبر/تشرين الأول 2022؛ الوثيقة CCLM 117/4)؛ والدورة الثامنة عشرة بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية (أبريل/نيسان 2023؛ الوثيقة CL 172/10)؛ والدورة التاسعة عشرة بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية (أكتوبر/تشرين الأول 2023؛ الوثيقة CCLM 119/2).

² الدورة الرابعة والتسعون بعد المائة للجنة المالية (نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ الوثيقة FC 194/7)؛ والدورة الخامسة والتسعون بعد المائة للجنة المالية (أبريل/نيسان 2023؛ الوثيقة CL 172/9)؛ والدورة الثامنة والتسعون بعد المائة للجنة المالية (نوفمبر/تشرين الثاني 2023؛ الوثيقة FC 198/8). ونظرت لجنة المالية أيضاً في هذه المسألة في دورتها الثامنة والثمانين بعد المائة (نوفمبر/تشرين الثاني 2021؛ الوثيقة CL 168/9، الفقرة 18(د)) ودورتها الحادية والتسعين بعد المائة (مايو/أيار 2022، الوثيقة CL 170/12، الفقرة 30).

³ الدورة الحادية والسبعون بعد المائة للمجلس (ديسمبر/كانون الأول 2022؛ الوثيقة CL 171/9؛ الوثيقة CL 171/10؛ الوثيقة CL 171/REP)؛ والدورة الثانية والسبعون بعد المائة للمجلس (أبريل/نيسان 2023؛ الوثيقة CL 172/REP)؛ والدورة الرابعة والسبعون بعد المائة للمجلس (ديسمبر/كانون الأول 2023؛ الوثيقة CL 174/9؛ الوثيقة CL 174/10؛ الوثيقة CL 174/REP). ونظر المجلس أيضاً في توصيات لجنة المالية الصادرة عن دورتها الثامنة والستين بعد المائة (نوفمبر/تشرين الثاني - ديسمبر/كانون الأول 2021؛ الوثيقة CL 168/REP، الفقرة 27(ح)) ودورتها السبعين بعد المائة (يونيو/حزيران 2022؛ الوثيقة CL 170/REP، الفقرة 30).

13- ووافقت اللجنة على مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها العشرين بعد المائة في عام 2024 وتطلّعت إلى الحصول على وثيقة محدّثة تأخذ في الاعتبار الممارسات والتطورات ذات الصلة في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، فضلاً عن المناقشات ذات الصلة التي تجريها الأجهزة الرئاسية الأخرى في المنظمة.⁴

6- وإنّ لجنة المالية:

(أ) " أوصت بأن يتم التأكيد على مبادئ النزاهة والشفافية والحياد والخبرة والكفاءة في عملية التحقيق وعلى قرينة البراءة عند بلورة العمليات اللازمة لتنفيذ التوصية 7؛

(ب) وأيدت التوصيات الصادرة عن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها التاسعة عشرة بعد المائة التي تنصّ على أن تتجنّب الإجراءات التي سيتم وضعها، قدر الإمكان، إنشاء أجهزة جديدة، وأن تتم إحالة الادعاءات إلى جهاز تحقيق خارجي؛

(ج) وأوصت بتطبيق سياسات المنظمة وقواعدها في ما يخصّ جميع أنواع سوء السلوك، بما في ذلك التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين وتعريفها عند وضع الإجراءات التمهيدية؛

(د) وأوصت بأن تواصل الإدارة التشاور مع سائر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بشأن الممارسات والعمليات ذات الصلة الجاري وضعها لديها، وأن تأخذها في الحسبان؛

(هـ) وأكدت من جديد طلبها خلال دورتها الخامسة والتسعين بعد المائة بشأن وضع إجراءات تتضمن مسودات أحكام التحقيقات والإجراءات التأديبية اللازمة للتعامل مع الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك لتنفيذ توصية وحدة التفتيش المشتركة؛

(و) وتطلّعت إلى مواصلة المناقشات حول هذه المسألة، بما في ذلك من خلال تزويد الأعضاء في لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية بمزيد من الإحاطات وبمعلومات محدّثة خلال دورتي اللجنتين المزمع عقدهما في ربيع عام 2024، قبل إحالة مشروع الإجراءات إلى دورتيهما المزمع عقدهما في خريف عام 2024.⁵

7- وصادق المجلس في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة على توصيات اللجنتين كلتيهما.⁶

⁴ الوثيقة [CL 174/10](#)، الفقرات من 9 إلى 13.

⁵ الوثيقة [CL 174/9](#)، الفقرة 22.

⁶ الوثيقة [CL 174/REP](#)، الفقرتان 26 (ب) و30 (أ).

ثالثاً - معلومات محدّثة عن التطورات التي حصلت منذ آخر مرة نظرت فيها الأجهزة الرئاسية في هذه المسألة

ألف - التطورات في المنظمة

- 8- في ديسمبر/كانون الأول 2023، بعد انعقاد الدورة الرابعة والسبعين بعد المائة للمجلس، أُحييت لجنة الإشراف الاستشارية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة علمًا بهذه المسألة. ودُعيت لجنة الإشراف الاستشارية إلى تقديم وجهات نظرها ومشورتها، بالاستفادة من المستوى الرفيع من الخبرات والتجارب ذات الصلة التي يتمتع بها أعضاؤها.⁷
- 9- وقدمت لجنة الإشراف الاستشارية أفكارًا عن مسائل كثيرة ذات صلة، مشيرة إلى الطابع الفني العالي الخاص بالتحقيق والتدابير التأديبية. وعلّق أعضاؤها على جملة أمور، منها المبادئ الشاملة العامة التي يمكن أن تسترشد بها عملية صياغة الإجراءات؛ والاحتفاظ بكيانات التحقيق الخارجية والإشراف عليها، بما في ذلك مراقبة جودة منتجاتها؛ وإتاحة الدعم القانوني المحايد للتحقيق والتدابير التأديبية؛ وقنوات تلقي الادعاءات، وغيرها من المسائل. ونظرت لجنة الإشراف الاستشارية أيضًا في طابع ونطاق أي دعم محتمل يمكن أن تقدمه إذا طلبت ذلك الأجهزة الرئاسية. وستساعد توجيهات لجنة الإشراف الاستشارية كثيرًا في إعداد مسودة الإجراءات التي ستُقدّم إلى الأجهزة الرئاسية ذات الصلة في دوراتها التي ستعقد في خريف عام 2024. وسيتم استشارة لجنة الإشراف الاستشارية بانتظام خلال عملية الصياغة في الأشهر المقبلة.
- 10- وتستمر الأنشطة لمعالجة التوصيات المحددة الصادرة عن لجان المجلس والتي صادق عليها المجلس. ومن ثم، تتواصل عملية صياغة النصوص التي تجسد التوجيهات المتعلقة بتعريف "سوء السلوك"، بما يتضمن المبادئ العامة المحددة. وعلاوةً على ذلك، تتواصل الجهود المبذولة لمعالجة الأساليب العملية التي يتعين تنفيذها لضمان توافر كيان من كيانات التحقيق الخارجية، وتحديد الموارد اللازمة للعمليات المقترحة.

باء - التطورات في الوكالات المتخصصة الأخرى

- 11- في عام 2023، أعدت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة التابعة لمنظمة الصحة العالمية (لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة)، بناءً على طلبٍ من المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، مقترحات من أجل عملية ومشورة التعامل مع الادعاءات المهمة والتحقيق فيها، بما في ذلك ادعاءات محتملة ضد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.
- 12- وقُدِّمَ تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي.⁸ وبعد النظر في تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، التمس المجلس التنفيذي، في دورته الثالثة والخمسين بعد المائة التي عقدت في مايو/أيار 2023، من الميسرين المشاركين السابقين في فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء والمعنية بتعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية التابعة لمنظمة

⁷ يمكن الاطلاع على اختصاصات لجنة الإشراف الاستشارية وتشكيلها في [الموقع الشبكي للمنظمة](#).

⁸ التقرير السنوي للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (EBPBAC38/2)، الفقرات من 49 إلى 54 والملحق ألف.

الصحة العالمية إجراء مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء بشأن عملية معالجة الادعاءات المحتملة ضد المديرين العامين لمنظمة الصحة العالمية والتحقيق فيها، بناءً على المقترحات الأخيرة (التي تناول التحقيق والتدابير التأديبية على حد سواء) والمخطط الانسيابي الوارد من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، وتقديم تقرير عن نتائج تلك المشاورات إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة التي عقدت في الفترة من 22 إلى 27 يناير/كانون الثاني 2024، من خلال الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي الذي عقد في الفترة من 16 إلى 19 يناير/كانون الثاني 2024. ووفقاً لذلك، أحال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في يناير/كانون الثاني 2024 التقرير المقدم من الميسرين المشاركين من فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء والمعنية بتعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي.⁹ وحدد التقرير مجالات توافق الآراء ومجالات الخلاف المستمر. ووقت إعداد هذه الوثيقة، لم تكن نتائج مداوات لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي والمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية متاحة.

13- وفي ما يتعلق باليونسكو، طلب مجلسها التنفيذي، في دورته الثانية عشرة بعد المتين التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2021، من مدير قسم خدمات الإشراف الداخلي تقديم إجراء لتناول التحقيق في حالة وجود ادعاءات ضد المدير العام، إلى دورتها الخامسة عشرة بعد المتين المقرر عقدها في أكتوبر/تشرين الأول 2022.¹⁰

14- وأوصى مدير قسم خدمات الإشراف الداخلي بأن يتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية إجراء تحقيق في حالة وجود ادعاءات ضد مدير عام اليونسكو. وتمت الموافقة على هذه التوصية في الدورة الخامسة عشرة بعد المتين للمجلس التنفيذي التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2022، وتم تكليف مدير قسم خدمات الإشراف الداخلي بالتواصل مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية بغية إعداد مذكرة تفاهم لهذه الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، التمس من مدير خدمات الإشراف الداخلي أن يقترح إجراء يُنفق عليه مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية بشأن معالجة التحقيقات في حالة وجود ادعاءات ضد مدير عام. ولاحقاً، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو، في دورته الثانية والأربعين التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بموجب قراره رقم 72، إجراءً للتحقيقات في حالة وجود ادعاءات ضد المدير العام.¹¹ ومن شأن الإجراء، الذي يحدد أدوار مدير قسم خدمات الإشراف الداخلي، ولجنة الإشراف الاستشارية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، ورئيس المجلس التنفيذي، أن يركز على عملية التحقيق، مع الإشارة إلى تقديم تقارير مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية إلى رئيس المجلس التنفيذي "لتخاذ مزيد من الإجراءات حسب الاقتضاء".

15- ولم تلتق الإدارة أي معلومات من الوكالات المتخصصة الأخرى بشأن الإجراءات الجارية لتنفيذ توصية وحدة التفتيش المشتركة. وسيستمر بذل الجهود للحصول على المعلومات، بهدف تحديثات شفوية عن أي معلومات إضافية ترد بحلول موعد انعقاد دورة اللجنة.

رابعاً- الإجراءات التي يقترح اتخاذها من جانب اللجنة

16- إن اللجنة مدعوة إلى الأخذ علماً بهذه المعلومات المحدثة، وإبداء التعليقات وتقديم التوجيهات التي تراها مناسبة.

⁹ المسائل المنبثقة من فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء والمعنية بتعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية للمنظمة (EB154/35).

¹⁰ 21.I/Decision 212 EX

¹¹ يرد هذا الإجراء في الوثيقة 42 C/27.